



واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

محمد حمزة عمران - ضرغام مسلمان برباز



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

جميع الحقوق محفوظة © 2017

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

PO Box 2268 Jadiriya, Baghdad

واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

محمد حمزة عمران* - ضرغام مسلمان برباز**

المقدمة:

شهدت فكرة التقييم تطوراً كبيراً عبر تأريخ هذا النشاط، إذ إن المنظمات والجهات التي كانت تُؤكّل إليها مسؤولية إنجاز بعض المشاريع المخصصة لمساعدة الشرائح الاجتماعية بدأت وهي محدودة الدخل، وكان غالباً ما يُطلب من قبل الممولين لتلك المشاريع تقارير تبرر الكيفية التي صرفت بها الأموال التي رصدت لإنجاز تلك المشاريع، وكانت هذه المنظمات المذكورة كثيراً ما تقتصر على رفع تقارير تصف النشاط المنجز وبعض التفاصيل حول الخدمات المقدمة من خلال المشروع.

ومع تقدم المعرفة الإنسانية وتطور العلوم وظهور الحاجة إلى معلومات أدق وأشمل لتنفيذ المشاريع بسرعة وفاعلية، بدأ المهتمون بالتنمية يعمدون إلى تحليل سجلات الأنشطة التي يقومون بها من طريق جمع المعلومات من الاستثمارات للحصول على معلومات أكثر تمكن من تخطيط أكثر دقة وإدارة أكثر فاعلية (السعيد، ١٩٨٩).

وكان معظم الناس يعتقدون أن التقييم نشاط لا فائدة منه، حيث يوّلد كمية كبيرة من البيانات المملة مع استنتاجات غير ذات فائدة، وهذه كانت المشكلة مع التقييم في الماضي إذ كانت نظريات تقييم المشاريع تعتمد أساليب على أساس الإنجاز العلمي والدقة فقط، وكثيراً ما وُلد هذا النهج تعميمات واستنتاجات وتوصيات تجنبها الناس؛ وكنتيجة لذلك تميل تقارير التقييم إلى برنامج واضح بعيد عن خيبات أمل مديري المشاريع وتشكيكهم حول أهمية التقييم، فقد ركزت على التقييم بنحو عام، وكان من المعتقد أن التقييم عبارة عن إثبات يبين مدى نجاح المشروع أو فشله، وهذا يفترض أسطورة النجاح والكمال في تنفيذ المشاريع، وذلك غير وارد؛ إذ إن التقييم المستمر الذي يوفر التغذية الراجعة التي تساعد على تعديل الأهداف والإجراءات وتصويبها باستمرار هو مفتاح النجاح (العبيدي، ٢٠٠٩).

*مهندس زراعي في مكتب رئيس الوزراء. **تدريسي في جامعة بغداد/ كلية الزراعة.

مما لا شك فيه هو أن متابعة الأداء تعد من الأنشطة الرئيسة التي تعمل على التأكد من أن ما تحقق فعلاً مطابقاً لما هو موجود بالخطة المقترحة ومنسجمٌ مع الأهداف المخطط؛ وعلى هذا الأساس لا يكون متابعة الأداء فقط بعد انتهاء التنفيذ، بل يجب أن يكون عند نقاط معينة في أثناء التنفيذ، فلو تركت متابعة الأداء فقط في النهاية، فقد نكتشف أخطاءً بعد أن يصبح من الصعب حينها اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

إن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والقطاع الإروائي في العراق كانا قد عانا الإهمال في السنوات السابقة، ولكن استطاعت قروض المبادرة الزراعية أن تحرك كثيراً من مفاصل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المحافظات العراقية كافة، وبدأت المشاريع بمختلف أنواعها تفرض حضور منتجاتها في مختلف الأسواق العراقية، ومنها: محاصيل الحبوب، والخضروات، والأسماك، والدواجن، واللحوم الحمراء.

عملت تطوير المبادرة الزراعية للحكومة العراقية، وتطوير صناديق الإقراض التخصصية على ضمان استمرار عمليات الإقراض لمختلف فروع القطاع الزراعي، واستمرار النهوض بالعملية الزراعية في البلاد ولاسيما بعد تضافر جهود المبادرة الزراعية مع وزارتي الزراعة والموارد المائية وتحقيق نتائج متميزة في الإنتاج الزراعي على الصعيدين الكمي والنوعي؛ إذ تمكن العراق بعد مرور ست سنوات على انطلاق المبادرة الزراعية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسماك وبعض أنواع الخضار، وتحقيق ما نسبته ٥٠٪ من حاجة العراق من منتجات الدواجن، فضلاً عن مضاعفة كميات الفواكه والتمور المنتجة محلياً بعد تطوير الكثير من البساتين، وكذا الأمر في منتجات اللحوم الحمراء.

مشكلة البحث:

تهدف الدولة إلى توفير رأس المال اللازم لتحفيز الاستثمار والنهوض بالقطاع الزراعي من خلال التمويل الزراعي، إلا أن ذلك الهدف قد لا يتحقق بسبب عدم فاعلية السياسة الإقراضية التي تتبناها الدولة لافتقارها إلى الأسس والقواعد الصحيحة للتمويل، وعدم وجود التوافق وبين السياسات الزراعية والاقتصادية المرافقة لها.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية متابعة أداء القرارات الاستثمارية للتأكد من أن ما تحقق فعلياً مطابق لما هو موجود بالخطة المقترحة ومنسجم مع الأهداف المخطط لها؛ وعلى هذا الأساس لا يكون متابعة الأداء فقط بعد انتهاء التنفيذ، بل يجب أن يكون عند نقاط معينة في أثناء التنفيذ، فلو تركت متابعة الأداء فقط في النهاية، فقد نكتشف أخطاءً بعد أن يصبح من الصعب حينها اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والناجحة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية وفعاليتها، وذلك من خلال متابعة إنجاز المشاريع الممولة والمشمولة بالمبادرة الزراعية في عام ٢٠١٤، بإجراء مسح ميداني لتلك المشاريع، والوصول إلى نتائج مقنعة عن فعالية تمويلها على أرض الواقع، وذلك بقيام الباحث بدراسة ميدانية لقياس نسب الإنجاز لتلك المشاريع.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإخفاق في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية المرافقة لها أثر واضح على أداء سياسة التمويل، وأن هناك ضعفاً في متابعة القروض ومراقبتها، وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الأمني في العراق.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الأولية، إذ تم زيارة مجموعة من المشاريع المقترضة تم تحديدها مسبقاً اعتماداً على مبالغ القروض وموقع المشروع، شملت ١٠ محافظات هي: بغداد، وكربلاء، وواسط، وبابل، والنجف، وذي قار، وميسان، والبصرة، والديوانية، والمثنى، وتم من خلال هذه الزيارات الاطلاع على ٢٣٥ مشروعاً لعام ٢٠١٤ بمجموع مبالغ ٦٤,٩ مليار دينار.

الإطار النظري

تعريف تقييم المشروع:

يعرف تقييم المشروع في المنظمات غير الحكومية على أنه عملية تشاركية، منهجية، تستند إلى تعلم جماعي ومعرفة منظمة، تسهم في بناء القدرات، وتستهدف التحقق من أن مشروعات المنظمات غير الحكومية تحقق الأهداف التي تبنتها؛ لتحسين نوعية حياة المستهدفين بأقصى كفاءة وفاعلية (قنديل، ٢٠٠٧).

ويُعرف تقييم المشروع على أنه اختبار منظم يقيس مدى التقدم والإنجاز في تحقيق مخرجات المشروع، ولا يكون التقييم لمرة واحدة فقط، بل يشمل عملية قياس الإنجازات المختلفة للأهداف عبر مراحل زمنية متعددة حتى الوصول إلى تحقيق مخرجات المشروع (UNEP, 2005).

ويعرف تقييم المشاريع - حسب دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع - على أنه قياس لمدى تحقق معايير التقييم المختلفة مثل: الكفاءة، والفاعلية، والأثر، والارتباط، والاستدامة في أهداف المشروع وأنشطته (PCM, 2004).

وكذلك يمكن تعريف التقييم على أنه عملية قياس مدى منهجية ملاءمة المشاريع الجارية والمنجزة وموضوعيتها وأدائها ومدى نجاحها، حيث يعد أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان التخطيط والتنفيذ للمشروع تم على وفق ما هو مخطط له، وعادةً ما تكون محددة بزمن معين بحسب توقيت التقييم، ويجري التقييم عادةً لتحقيق هدف معين وللإجابة عن أسئلة محددة تزود صانعي القرار ومديري المشاريع بالمعلومات حول النظريات والفرضيات المستعملة في التنفيذ فيما إذا كانت فعالة أم لا، ولماذا؟ لتمكين من اتخاذ القرار الصحيح بشأن تعديل السياسات والإجراءات الجارية بالتنفيذ، والاستفادة منها مستقبلاً في تنفيذ مشاريع أخرى، (UNFPA Evaluation toolkit, 2007).

ويعرف (السعيد، ١٩٨٩) التقييم على أنه مجموعة العمليات التي نقوم بها لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه؛ وذلك كطريقة للمساعدة على أخذ قرارات مقبلة من شأنها تحسين التخطيط في

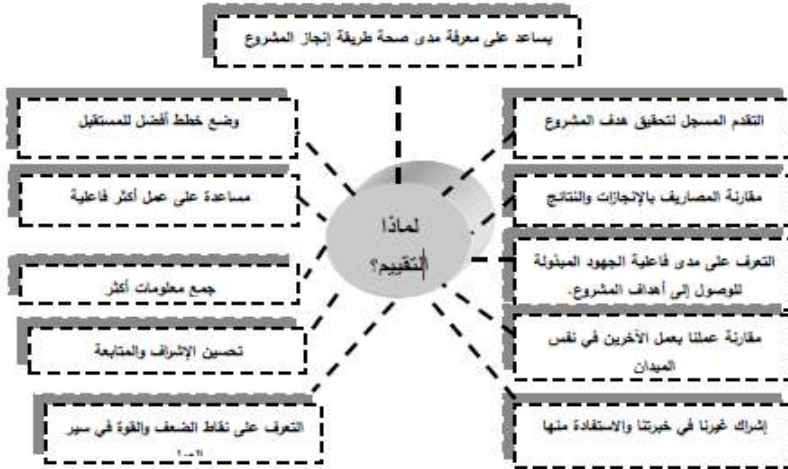
المستقبل.

ومما سبق نستخلص أن تقييم المشاريع عبارة عن عملية قياس مدى الإنجاز في تحقيق معايير التقييم ”الارتباط والكفاءة والفاعلية والأثر والاستدامة“ على مستوى الفئات المستهدفة والإدارة والعاملين والشركاء والمجتمع.

لماذا نقوم بعملية التقييم؟

قد يأتي إلى الذهن أكثر من جواب على هذا السؤال، وتتلخص هذه الأجوبة -على سبيل المثال لا الحصر- في الرسم التوضيحي الآتي، ومن خلال هذه الأجوبة المختلفة نستخلص الأسباب الأساسية التي تبرر- بل تجعل- القيام بعملية التقييم ضرورة حتمية، وموجز هذه الأسباب كما يأتي:

لماذا التقييم؟



الشكل (4): يوضح لماذا التقييم!! المصدر: (www.ngoce.org).

وفيفيدنا التقييم في معرفة الآتي:

- مدى صحة طريقة الإنجاز
 - قياس التقدم المسجل لتحقيق هذا المشروع.
 - التعرف على مدى فاعلية الجهود المبذولة.
 - مقارنة المصاريف بالإنجازات.
 - جمع معلومات جديدة لاستعمالها في التخطيط للمستقبل.
 - التعرف على نقاط الضعف والقوة في العمل والتخطيط.
 - جعل الآخرين يستفيدون من خبرتنا.
- وخلاصة الأمر أننا نقوم بتقييم المشاريع من أجل دراسة وتحليل الآتي:
- النشاطات التي تقام ضمن مشروع معين.
 - الموارد البشرية والمادية التي تستعمل كمدخلات للمشروع.
 - المعلومات والحقائق والأرقام التي تهم النشاط المراد تقييمه.

وفضلاً عن المبررات المذكورة آنفاً قد تكون هناك ضرورة للقيام بهذه العملية في حالات أخرى، كأن يكون التقييم بناءً على طلب من الجهة الممولة للمشروع، أو إحدى الوزارات المتخصصة أو التي لها سلطة الإشراف أو تمكيناً لباحث يرغب في تجربة وسائل أو طرق جديدة ميدانياً، أو قياس أثر إدخال بعض العناصر الجديدة على المشروع محل التنفيذ (Lewis, 2002).

المبادرة الزراعية:

أصبحت المبادرة الزراعية العنصر الأهم في المعادلة الزراعية العراقية، فقد ساهمت في تطور القطاع

الزراعي، فعلى الرغم من المحاولات العديدة لإنعاش القطاع الزراعي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ -التي سبقت المبادرة الزراعية- إلا أن ما أنفق من أموال المساعدات وغيرها قد عبثت به رياح الفساد الإداري والمالي في تلك المدة ولم تثمر شيئاً، وقد بقي القطاع الزراعي يعاني من تخلف واضح في شقيه النباتي والحيواني.

قامت المبادرة الزراعية منذ إنطلاقها في ٢٠٠٨ بدعم مشاريع وزارتي الزراعة والموارد المائية، فضلاً عن دعم المشاريع الزراعية الأخرى من خلال تقديم القروض الميسرة، وقد تمثلت بقيام الدولة بإقراض الفلاحين والمزارعين والمتقدمين للحصول على قروض استراتيجية دون فوائد أو أجور إدارية مع وجود فترة سماح لتسدد أموال القروض بعد إنشاء المشاريع الزراعية وبنائها.

تم تشكيل سبعة صناديق للإقراض الزراعي وتم تقسيم تلك الصناديق بحسب الأغراض الزراعية كما يأتي:

صناديق الإقراض حسب الأغراض الزراعية:

١. صندوق صغار الفلاحين والمزارعين.
٢. صندوق مشاريع الثروة الحيوانية.
٣. صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة.
٤. صندوق بساتين النخيل.
٥. صندوق المشاريع الكبرى والصناعات التحويلية.
٦. صندوق أبناء العراق.
٧. صندوق المرأة الريفية.

صندوق صغار الفلاحين والمزارعين:

- ❖ البيوت البلاستيكية غير المكيفة.
- ❖ مناحل عسل.
- ❖ محاصيل حقلية.
- ❖ محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.
- ❖ الطماسة المحمية (أنفاق).
- ❖ خدمة بساتين الزيتون.
- ❖ زراعة العلف الأخضر باستخدام منظومة الري بالرش الثابتة.
- ❖ فتح مكتب استشاري للمهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل.

صندوق مشاريع الثروة الحيوانية:

- ❖ إنشاء حقول الدواجن بأنواعها والمجازر ومعامل العلف أو تأهيلها.
- ❖ إنشاء المخازن المبردة والمجمدة والمجازر.
- ❖ تشغيل حقول الدواجن بأنواعها (تسمين فروج لحم، وتربية بيض المائدة، وتربية أمهات بيض التفقيس، وتربية الأجداد).
- ❖ تشغيل مجازر.
- ❖ تشغيل المفاقس.
- ❖ تشغيل معامل العلف بطريقة البلت وحسب النوع (علف الدواجن، والمجترات، وعلف الأسماك).

- ❖ تشغيل بحيرات الأسماك.
- ❖ شراء قوارب الصيد مع مستلزمات الصيد.
- ❖ إعادة تأهيل السفن والزوارق البحرية.
- ❖ إنشاء وتربية الأسماك بالاقفاص العائمة.
- ❖ فتح عيادة بيطرية للأطباء البيطريين غير المعيّنين أو تطويرها.
- ❖ تربية أبقار حليب مستوردة لا تزيد عن سنتين (هولشتاين أو فريزيان).
- ❖ تسمين العجول أو الحملان بعمر (٤-٦) أشهر.

صندوق المكننة ووسائل الري الحديثة:

- ❖ شراء الساحبات والحاصدات الزراعية (منقية، وباذرة، وكابسة تبن).
- ❖ شراء المرشحات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط.
- ❖ شراء طاقم ضخ.

صندوق بساتين النخيل:

- ❖ إنشاء البساتين الجديده بطريقة الري الحديث (الري بالتنقيط).
- ❖ خدمة بساتين النخيل وتطويرها، وتشمل: (إضافة مغروسات، وتنظيف السواقي، وتهيئة التربة، وتكريب النخيل، وشق السواقي).
- ❖ إنشاء مخازن لحفظ التمور أو تأهيلها وتطويرها وتوسيعها وترميمها.
- ❖ إنشاء مخزن للتمور مع مكبس أو تأهيله (يهدف هذا الغرض إلى الجمع بين خزن التمور وتنظيفها وكبسها تمهيداً لعرضها في الأسواق المحلية والعالمية).

❖ حفر الآبار السطحية والارتوازية.

صندوق المشاريع الكبرى:

❖ مشاريع المجترات، وتشمل: (قروض الأبقار، وقروض العجول ، وقروض الأغنام، وقروض الجاموس).

❖ مشاريع الدواجن، وتشمل: (فروج لحم، وبيض مائدة، والديك الرومي، وأمهات بيض التفقيس، والأجداد، والمفاقس، والمجازر).

❖ مشاريع الثروة السمكية، وتشمل: (تربية الأسماك بالأقفاص العائمة، وتربية الأسماك بالأحواض الترابية).

❖ مشاريع المخازن (المخازن المبردة والمجمدة، مخازن التمور).

❖ مشاريع المزارعين والفلاحين، وتشمل: (المحاصيل الموسمية، وإنشاء بيوت بلاستيكية غير مكيفة، وإنشاء منحل مع مظلة نظامية ومستلزمات التربية، وخدمة بساتين الزيتون عالية الجودة وتطويرها، وإنشاء بستان زيتون عالي الزيت بطريقة الري بالتنقيط).

❖ مشاريع البستنة، وتشمل: (خدمة البساتين وتطويرها، وبساتين النخيل، وبساتين الفاكهة «حمضيات، ونفضيات»).

❖ مشاريع المكننة الزراعية ووسائل الري الحديث، وتشمل: (حفر الآبار السطحية والارتوازية مع طواقم الضخ، وشراء المرشات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط).

❖ مشاريع الصناعات التحويلية التي لها مساس بالإنتاج الزراعي، وتشمل: (مصانع اللحوم، والمخللات، والبسكويت، ومعجون الطماطم، والراشي، والدبس، ومعامل الزيتون، ومعامل تعليب التمور وكبسها، والمربيات، وغرف التبريد لحزن المنتجات الزراعية).

صندوق أبناء العراق:

يشمل الأغراض كافة الموجودة في جميع صناديق الإقراض التخصصية.

صندوق المرأة الريفية:

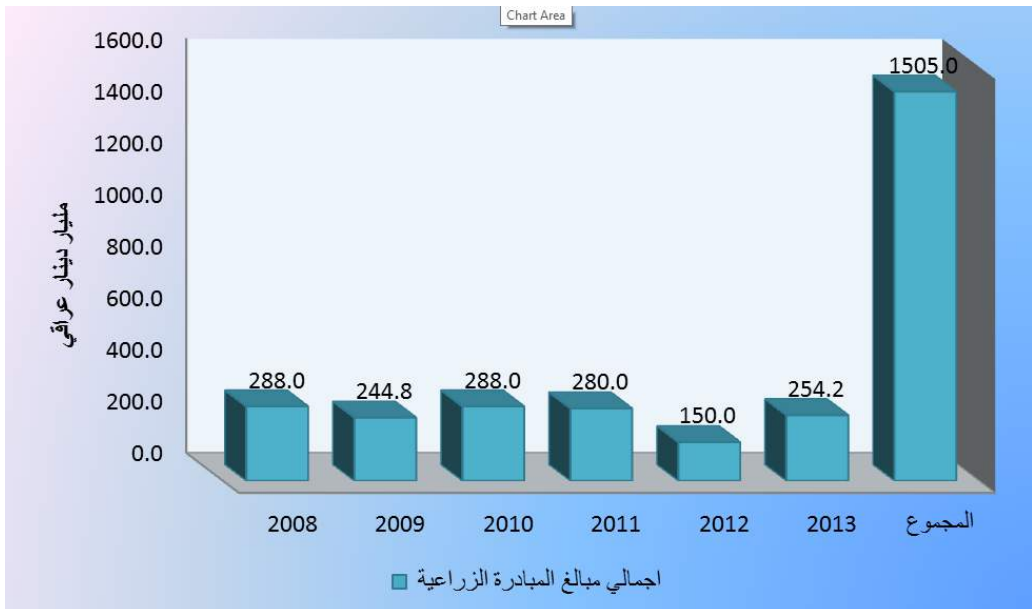
يشمل مناطق الأهوار والريف ويركز على الأرامل والعازبات، ويشمل الاغراض الآتية: (صناعة الألبان، وصناعة المربيات، والدبس، والخل، وصناعة الحصران والبسط، وصناعة الأواني الفخارية، وتربية الحيوانات المزرعية، وأعمال تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، وزراعة الخضر المحمية، فضلاً عن أغراض زراعية أخرى هدفها تنمية المرأة الريفية، وجميع ما يخص الإنتاج الزراعي).

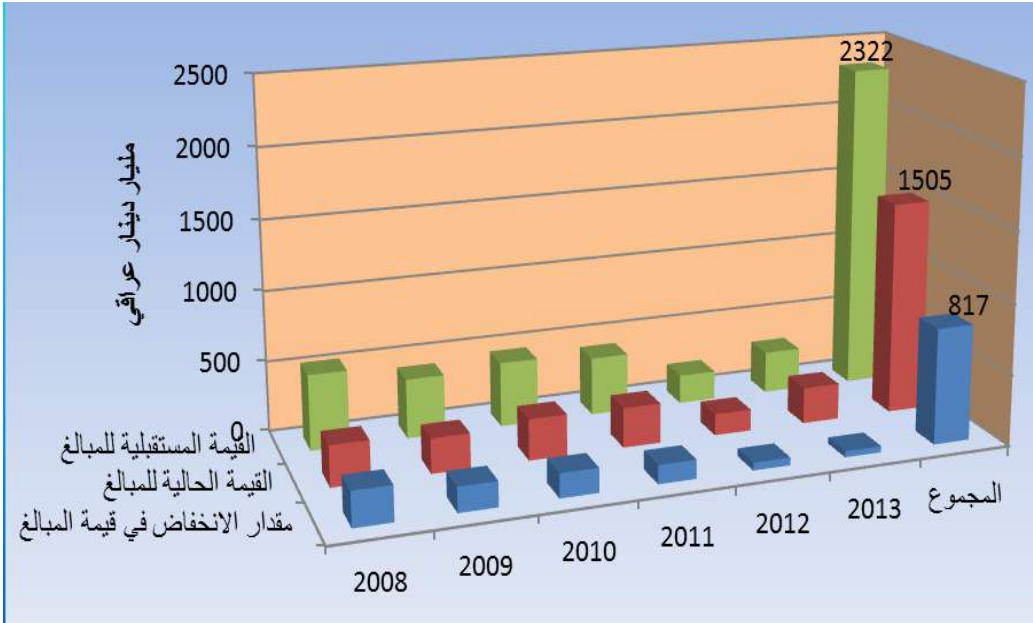
في عام ٢٠٠٨ انطلقت المبادرة الزراعية بتخصيص ٢٨٨ مليار دينار، وقد قام المصرف الزراعي باستلامها وإدخالها في دورة رأس مال الصناديق التخصصية، وفي عام ٢٠٠٩ تم تخصيص ٢٤٤,٨ مليار دينار تلتها تخصيص ٢٨٨ مليار دينار في عام ٢٠١٠، بينما تم استلام ٢٨٠ مليار دينار فقط في عام ٢٠١١، وانخفض التخصيص في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١,٦ مليار دينار وتم استلام ١٥٠ مليار دينار فقط، وفي عام ٢٠١٣ تم تخصيص واستلام ٢٥٤,٢ مليار دينار، لتصبح مجموع المبالغ المخصصة والمستلمة نحو ١,٥ بليون دينار وذلك لغاية ٢٠١٣.

يظهر الجدول الآتي أن إجمالي القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة في عام ٢٠١٦ قد بلغت ٢,٣ بليون دينار، وقد تم حسابها على أساس معدل سعر فائدة ٨٪، وهو أقل معدل سعر للفائدة في الدول النامية، إذ تشير الدراسات إلى أن معدلات الفائدة في الدول النامية تتراوح ما بين ٨٪ إلى ١٥٪، بينما بلغ إجمالي المبالغ المفقودة ٨١٧ مليار دينار خلال المدة المدروسة، التي تعد تكاليف السياسة الإقراضية التي تم اتباعها، فضلاً عن أنه يمثل التكاليف الاجتماعية التي يدفعها المجتمع من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، الذي شكّل ٥٤٪ من قيمة المبالغ المخصصة خلال فترة الدراسة، و ٣٥٪ من القيمة الاقتصادية للمبالغ المخصصة لمختلف الصناديق الإقراضية، أي أن يضحى بنحو ٣٥٪ من رأس ماله المستثمر من أجل تحقيق بعض الأهداف العامة في القطاع الزراعي، كإصلاح الواقع الزراعي، والقضاء على البطالة

المقنعة في القطاع الزراعي، وتقليل نسبة البطالة في المجتمع، فضلاً عن تطوير القطاع الزراعي في العراق وتنشيطه.

السنة	المبالغ المخصصة مليار دينار	القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة مليار دينار	مقدار الفقد أو الانخفاض في قيمة المبالغ المخصصة مليار دينار	نسبة الفقد إلى المبالغ المخصصة %	نسبة الفقد إلى القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة %
٢٠٠٨	٢٨٨,٠	٥٣٣	٢٤٥	٨٥	٤٦
٢٠٠٩	٢٤٤,٨	٤٢٠	١٧٥	٧١	٤٢
٢٠١٠	٢٨٨,٠	٤٥٧	١٦٩	٥٩	٣٧
٢٠١١	٢٨٠,٠	٤١١	١٣١	٤٧	٣٢
٢٠١٢	١٥٠,٠	٢٠٤	٥٤	٣٦	٢٦
٢٠١٣	٢٥٤,٢	٢٩٦	٤٢	١٧	١٤
المجموع	١٥٠٥,٠	٢٣٢٢	٨١٧	٥٤	٣٥





مشاريع عينة البحث:

توزعت مشاريع العينة في عشر محافظات شملت المحافظات الوسطى والجنوبية، وقد بلغت قيمة القروض في العينة المدروسة نحو ٦٤,٩ مليار دينار عراقي، توزعت على نحو ٢٣٥ مشروعاً زراعياً، منها ١٥٤ مشروعاً ضمن صندوق المشاريع الكبيرة، بينما بقي ٨١ مشروعاً ضمن صندوق المكننة الزراعية، وقد بلغت نسبة الإنجاز في مشاريع عينة البحث نحو ٨٩٪، وقد أظهرت العينة أن نسبة إنجاز المشاريع في محافظة البصرة بلغت ١٠٠٪، ولا توجد مشاريع متلكئة، وقد شكلت قيمة القروض الممنوعة في المحافظة نحو ١٠٪ من إجمالي القروض في العينة، تلتها محافظة المثنى والقادسية وميسان بالنسب الآتية على التوالي (٩٨٪، ٩٤٪، ٩٤٪)، بينما كانت نسبة إنجاز المشاريع ٧٢٪ في محافظة بابل وهي أقل نسبة إنجاز مسجلة في محافظات العينة على الرغم من أن نسبة القروض الممنوحة في المحافظة شكلت ١١٪ من إجمالي قروض العينة.

المبالغ الممنوحة لمشاريع العينة		المبالغ الممنوحة للمشاريع المتلكمة		المبالغ الممنوحة للمشاريع المنفذة		عدد المشاريع		المحافظات
نسبة	مجموع المبالغ	نسبة	مجموع المبالغ	نسبة المبالغ	مجموع	متلكمة	منفذة	
%٢٧	١٧,٤٣٩	%٩,٠	١٥٦٣	%٩١,٠	١٥٨٧٦	٣	١٤	بغداد
%١١	٧١٥٤,٥	%٢٧,٢	١٩٤٩	%٧٢,٨	٥٢٠٥,٥	٥	٢٤	بابل
%١٢	٧٩٥٨	%١٥,٠	١١٩٢	%٨٥,٠	٦٧٦٦	٢	١٥	كربلاء المقدسة
%٦	٣٩٠,٩	%٢١,٢	٨٢٧	%٧٨,٨	٣٠٨٢	٤	١٣	واسط
%١٤	٩٣٥٦,٤	%٥,١	٤٧٩	%٩٤,٩	٨٨٧٧,٤	٣	٣٩	الديوانية
%٨	٥٢٦١	%١,٥	٧٩,٨	%٩٨,٥	٥١٨١,٢	٢	٣٤	المتن
%٦	٣٦٢٨,٩	%٥,٤	١٩٧	%٩٤,٦	٣٤٣١,٩	١	٣٠	ميسان
%٥	٣١٢٠,٢	%١٢,١	٣٧٦	%٨٧,٩	٢٧٤٤,٢	٢	١٦	ذي قار
%١	٩٠٣,٦	%٢٢,٢	٢٠١	%٧٧,٨	٧٠٢,٦	٣	١٢	النجف الأشرف
%١٠	٦٢٦٤	%٠,٠	٠	%١٠٠,٠	٦٢٦٤	٠	١٣	البصرة
%١٠٠	٦٤,٩٩٥	%١٠,٦	٦٨٦٣,٨	%٨٩,٤	٥٨١٣٠,٨	٢٥	٢١٠	المجموع



مشاريع عينة البحث:

اشتملت عينة البحث على مختلف الأغراض الزراعية من المشاريع بشقيها (حيوانية ونباتية)، فضلاً عن المشاريع الساندة في القطاع الزراعي، وقد أظهرت النتائج اهتماماً كبيراً في مشاريع قطاع الدواجن، إذ بلغت ٩٩ مشروعاً شكلت ٤٢٪ من مشاريع العينة، فيما بلغت الأهمية لقروض هذا القطاع نحو ٥٠٪ من إجمالي قيمة القروض في العينة، وبمتوسط بلغ نحو ٣٢٧ مليون دينار للمشروع الواحد؛ وهذا يعكس الدعم الكبير الذي تتلقاه صناعة الدواجن في العراق.

وقد تلتها القروض الممنوحة لشراء المكائن والآلات والحاصدات الزراعية التي تشكل ١٦٪ من إجمالي عدد قروض العينة، مبيّنة النشاط الكبير لصندوق المكننة في توفير المكائن والمعدات الزراعية التي يحتاجها المزارعون، وقد بلغ متوسط القرض الممنوح ٨٥ مليون دينار، الذي شكل ٥٪ من إجمالي مبالغ القروض في عينة البحث، بينما شكلت مشاريع المخازن المبردة ومشاريع تربية الأبقار ١٠-١١٪ من قيمة القروض الكلية في العينة على التتابع.

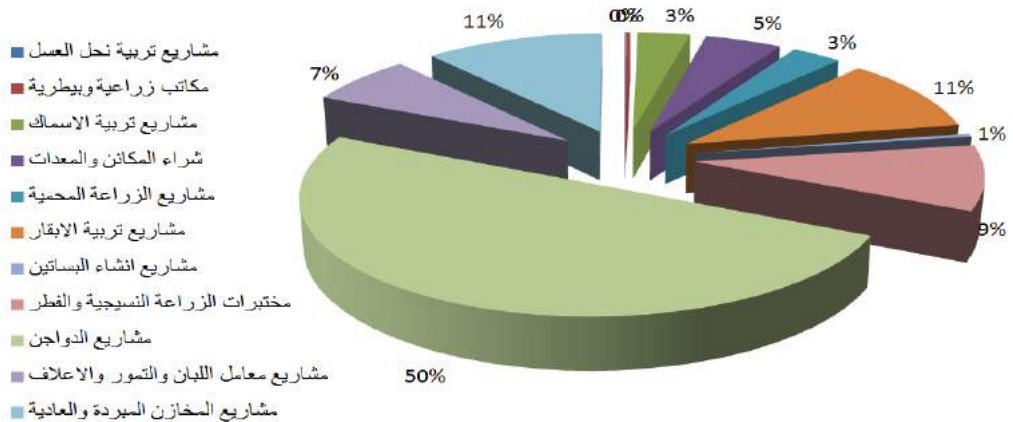
أما المشاريع الأكثر كلفة في عينة البحث فهي مشاريع الزراعة النسيجة، إذ بلغ معدل تكاليف المشروع نحو ١,٩ مليار دينار، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الأجهزة والمواد المخترية ذات التقنية الحديثة والمتطورة.

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع	الأهمية النسبية لقيمة القرض	المتوسط
مشاريع تربية نحل العسل	٢	٤٥	١٪	٠٪	٢٢,٥
مكاتب زراعية وبيطرية	٦	١٧٣,٦	٣٪	٠٪	٢٨,٩
مشاريع تربية الأسماك	١٦	٢١٥٤,٤	٧٪	٣٪	١٣٤,٧
شراء المكائن والمعدات	٣٧	٣١٧١,٦	١٦٪	٥٪	٨٥,٧
مشاريع الزراعة الحمية	٢٤	٢٠٨٧,٩	١٠٪	٣٪	٨٧,٠
مشاريع تربية الأبقار	١٧	٦٧٩٧,٥	٧٪	١٠٪	٣٩٩,٩

٣٢,٣	%٠	%٤	٢٩٠,٥	٩	مشاريع إنشاء البساتين
١٩٩٦,٧	%٩	%١	٥٩٩٠	٣	مختبرات الزراعة النسيجية والفطر
٣٢٧,٤	%٥٠	%٤٢	٣٢٤١٧,١	٩٩	مشاريع الدواجن
٥٥٨,٨	%٧	%٣	٤٤٧٠	٨	مشاريع معامل اللبان والتمور والأعلاف
٥٢٨,٤	%١١	%٦	٧٣٩٧	١٤	مشاريع المخازن المبردة والعادية
٢٧٦,٦	%١٠٠	%١٠٠	٦٤٩٩٤,٦	٢٣٥	المجموع



الاهمية النسبية للقروض



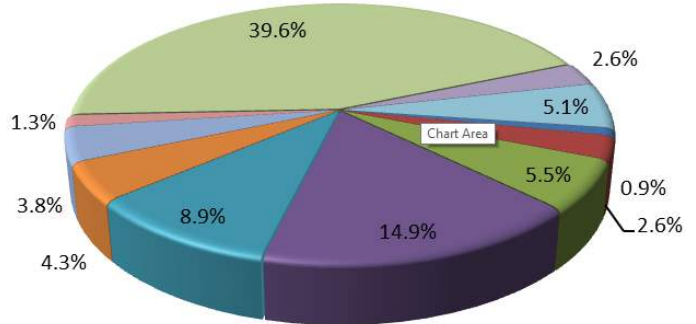
واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصيصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى المشاريع المنجزة	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى العينة	الأهمية النسبية لقيمة القروض على مستوى العينة
مشاريع تربية نحل العسل	٢	٤٥	%١,٠	%٠,٩	%٠,١
مكاتب زراعية وبيطرية	٦	١٧٣,٦	%٢,٩	%٢,٦	%٠,٣
مشاريع تربية الأسماك	١٣	١٨٣٧,٤	%٦,٢	%٥,٥	%٢,٨
شراء المكائن والمعدات	٣٥	٢٨٨٦,٨	%١٦,٧	%١٤,٩	%٤,٤
مشاريع الزراعة المحمية	٢١	١٢٦٠,٩	%١٠,٠	%٨,٩	%١,٩
مشاريع تربية الأبقار	١٠	٣٨٠٠,٥	%٤,٨	%٤,٣	%٥,٨
مشاريع إنشاء البساتين	٩	٢٩٠,٥	%٤,٣	%٣,٨	%٠,٤
مختبرات الزراعة النسيجية والفطر	٣	٥٩٩,٠	%١,٤	%١,٣	%٩,٢
مشاريع الدواجن	٩٣	٣٠٥١١,١	%٤٤,٣	%٣٩,٦	%٤٦,٩
مشاريع معامل اللبان والتمور والأعلاف	٦	٣٧١٩	%٢,٩	%٢,٦	%٥,٧
مشاريع المخازن المبردة والعادية	١٢	٧٢٦٦	%٥,٧	%٥,١	%١١,٢
المجموع	٢١٠	٥٧٧٨٠,٨	%١٠٠,٠	%٨٩,٤	%٨٨,٩



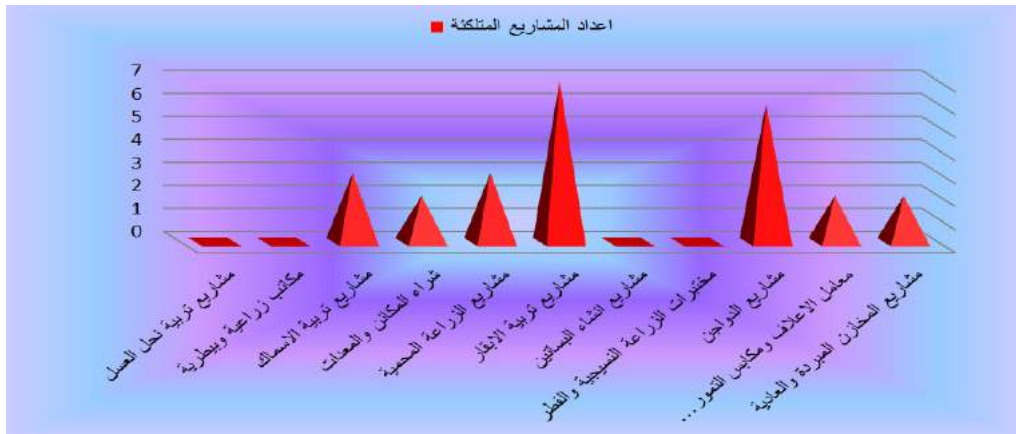
الاهمية النسبية لاعداد المشاريع المنجزة

- مشاريع تربية نحل العسل
- مكاتب زراعية وبيطرية
- مشاريع تربية الاسماك
- شراء المكائن والمعدات
- مشاريع الزراعة المحمية
- مشاريع تربية الابقار
- مشاريع انشاء البساتين
- مختبرات الزراعة النسيجية والفطر
- مشاريع الدواجن
- مشاريع معامل اللبان والتمور والاعلاف

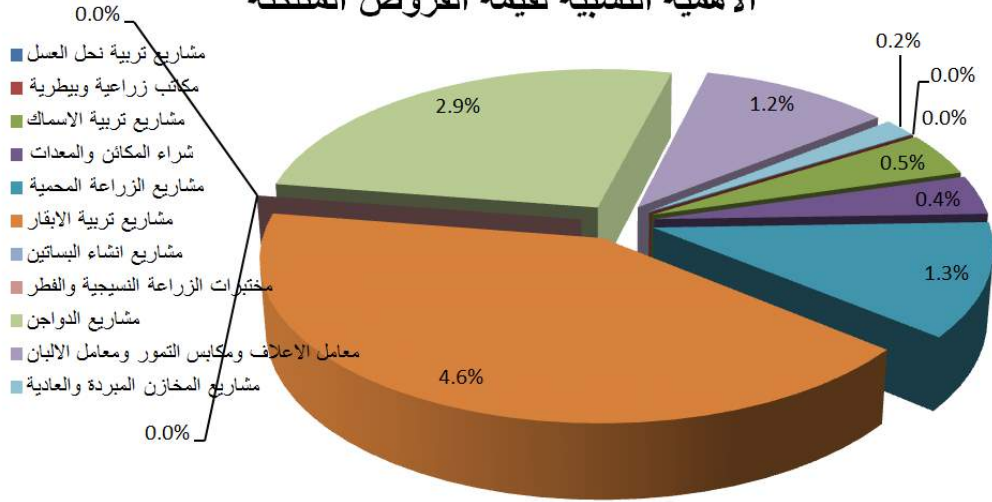


واقع مشاريع صناديق الإقراض التخصيصية للمبادرة الزراعية لسنة ٢٠١٤

المشاريع	الأعداد	قيمة القروض	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى المشاريع المتلكئة	الأهمية النسبية لأعداد المشاريع على مستوى العينة	الأهمية النسبية لقيمة القروض على مستوى العينة
مشاريع تربية نحل العسل	٠	٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
مكاتب زراعية وبيطرية	٠	٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
مشاريع تربية الأسماك	٣	٣١٧	%١٢,٠	%١,٣	%٠,٥
شراء المكائن والمعدات	٢	٢٨٤,٨	%٨,٠	%٠,٩	%٠,٤
مشاريع الزراعة المحمية	٣	٨٢٧	%١٢,٠	%١,٣	%١,٣
مشاريع تربية الأبقار	٧	٢٩٩٧	%٢٨,٠	%٣,٠	%٤,٦
مشاريع إنشاء البساتين	٠	٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
مختبرات الزراعة النسيجية والفطر	٠	٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
مشاريع الدواجن	٦	١٩٠٦	%٢٤,٠	%٢,٦	%٢,٩
معامل الأعلاف ومكابس التمور ومعامل الألبان	٢	٧٥١	%٨,٠	%٠,٩	%١,٢
مشاريع المخازن المبردة والعادية	٢	١٣١	%٨,٠	%٠,٩	%٠,٢
المجموع	٢٥	٧٢١٣,٨	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	%١١,١



الاهمية النسبية لقيمة القروض المتلكنة



النتائج والتوصيات:

في ضوء بيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تلتخص بالآتي:

١. إن مجموع المبالغ المخصصة والمستلمة خلال المدة المدروسة بلغ نحو ١,٥ بليون دينار.
٢. إن إجمالي القيمة المستقبلية للمبالغ المخصصة قد بلغت ٢,٣ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦.
٣. بلغ إجمالي الانخفاض في قيمة المبالغ المخصصة خلال المدة المدروسة نحو ٨١٧ مليار دينار التي تعد تكاليف السياسة الإقراضية التي تم اتباعها.
٤. إن التكاليف الاجتماعية التي يدفعها المجتمع من أجل النهوض بالقطاع الزراعي، شكلت ٣٥٪ من القيمة الاقتصادية للمبالغ المخصصة لمختلف الصناديق الإقراضية، وهو مقدار تضحية المجتمع؛ من أجل تحقيق بعض الأهداف العامة في القطاع الزراعي، كإصلاح الواقع الزراعي، والقضاء على البطالة المقنعة في القطاع الزراعي، وتقليل نسبة البطالة في المجتمع، فضلاً عن تطوير القطاع الزراعي في العراق وتنشيطه.
٥. توزعت مشاريع العينة في عشر محافظات شملت المحافظات الوسطى والجنوبية، وقد بلغت قيمة القروض في العينة المدروسة نحو ٦٤,٩ مليار دينار عراقي، توزعت على (٢٣٥) مشروعاً زراعياً وبأغراض زراعية متنوعة.
٦. بلغت نسبة تمويل صندوق المشاريع الكبيرة نحو ٦٥٪ من إجمالي مشاريع العينة، بواقع ١٥٤ مشروعاً،

- بينما تم تمويل ٨١ مشروعاً ضمن صندوق المكننة الزراعية.
٧. بلغت نسب التنفيذ للمشاريع ومبالغ القروض ٨٩٪، وهي نسبة جيدة جداً.
٨. بلغت نسبة إنجاز المشاريع في محافظة البصرة ١٠٠٪، ولا توجد مشاريع متلكئة، وقد شكلت قيمة القروض الممنوعة في المحافظة نحو ١٠٪ من إجمالي القروض في العينة.
٩. إن نسبة إنجاز المشاريع في محافظة بابل هي الأقل بين محافظات العينة، فقد بلغت ٧٢٪ على الرغم من أن نسبة القروض الممنوحة في المحافظة شكلت ١١٪ من إجمالي قروض العينة.
١٠. هنالك توجه حاد في المحافظات كافة إلى مشاريع تربية فروج الدجاج؛ لسهولة إنشائها وقصر فترة التربية؛ وعليه يجب التوجه إلى دعم مشاريع الحلقات الأخرى من صناعة الدواجن (كمعامل إنتاج العلف، والمفقس، ومشاريع الأمهات، والمجازر)، فضلاً عن حلقة التسويق؛ لتلافي المشكلات التي قد تحدث نتيجة تضخم الإنتاج في إحدى الحلقات دون مع الحلقات الأخرى.
١١. لا تعتمد المشاريع المقترضة على النمط الزراعي السائد في المحافظات.

التوصيات:

١. ضرورة الأخذ بالحسبان التكاليف الاجتماعية التي يضحى بها المجتمع؛ من أجل تحقيق الأهداف العامة في القطاع الزراعي، والوصول إلى اتباع سياسات تمويلية ناجحة في ضوء محدودية رأس المال المتاح للاستثمار.
٢. ضرورة فرض سعر فائدة على جميع القروض الزراعية؛ تلافياً لتآكل رأس المال المتاح للاستثمار من جهة، ورفع كفاءة استخدام القروض الممنوحة من جهة أخرى.
٣. ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في تقييم القروض الزراعية، التي تراعي القيمة الزمنية للمبالغ المقترضة عوضاً عن الطرق التقليدية.
٤. التوجه لإتمام الحلقات المفقودة من إنتاج لحوم الدواجن من خلال توجيه المحافظات؛ لإنشاء مشاريع

داعمة لإنتاج هذا النوع من اللحوم كعامل العلف، ومشاريع إنتاج بيض التفقيس، والمجازر، فضلاً عن التسويق.

٥. ضرورة معرفة النمط الزراعي السائد في المحافظات كافة في تطبيق السياسات التمويلية؛ ليكون هناك أثر واضح ومباشر للمبادرة الزراعية، والاستفادة من مزايا الميزة النسبية على مستوى المحافظات، فضلاً عن تحقيق المكاسب الاقتصادية أكبر نتيجة للتخصص في الإنتاج.